الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ميثاق اجتماعي للرعاية

نحو مقاربة نسوية وحقوقية

أي نوع من العالم والاقتصاد نحتاجه؟

إن البلدان لا تكون مستعدة أبدًا، وبمجرد حدوث أزمة مثل كوفيد-19، يصبح من الواضح من هو المستبعد من حزم المساعدات الحكومية والمساعدة، ويتم اتخاذ التدابير لصالح الشركات والقطاعات المتميزة الأخرى بينما يتم تهميش آخرين، مثل النساء الفقيرات.

-كلاريبيد بالاسيوس، اتحاد العاملات المنزليات السود (UTRASD)، كولومبيا.

كيف نعرّف الرعاية؟

جميع الأنشطة مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر التي تجعل إعادة الإنتاج الاجتماعي ممكنًا وتشمل الأنشطة المباشرة (مثل رعاية المريض أو إطعام الطفل) والأنشطة غير المباشرة (مثل الطهو والتنظيف وجمع المياه والحطب) فضلًا عن العمل المجتمعي.

ما الذي يجعل عمل الرعاية قضية من قضايا حقوق المرأة؟

تزاول النساء والفتيات في أنحاء العالم ثلاثة أرباع عمل الرعاية غير مدفوع الأجر، وتمثل النساء نحو ثلثي القوة العاملة في مجال الرعاية. فقد ارتبطت أعمال الرعاية تاريخيًا بالنساء ووزّعت في ظل ظروف هيكيلة من التمييز وعدم المساواة، لاسيما بين النساء والفتيات في الفئات المحرومة. إن التوزيع غير العادل للرعاية، وأزمة الرعاية العالمية الراسخة والآثار المدمرة التي تطال النساء، كلها أمور متجذرة في ميثاق اجتماعي لم توافق عليه النساء قط. وجعل هذا الميثاق إعادة الإنتاج الاجتماعي غير مرئية ونسب مسؤولية الرعاية طبيعيًا إلى المرأة، وعمق في تأنيث الفقر، وكثّف استغلال المرأة، وعزز نموذجًا رأسماليا ليبراليا جديدًا يركز على النمو الاقتصادي بدلًا من الرفاهية، ويعطي الأولوية للربح على حساب الناس والكوكب. وهذا الميثاق ليس مجحفًا وحسب لكنه غير مستدام أيضًا، وهذا ما تظهره الأزمة الحالية بوضوح.

إنّ وضع ميثاق اجتماعي جديد للرعاية يكافح التفاوتات الهيكلية أمر ملح

لا تزال الصور النمطية الأبوية مثل الأدوار المتصورة للمرأة في المجتمع وداخل الأسر تؤثر على كيفية النظر إلى أعمال الرعاية داخل المجتمع، ولكن أيضًا من قبل أولئك الذين يطورون القوانين والسياسات.

- شارلين ماي، المركز القانوني للمرأة، جنوب أفريقيا

سيتمحور ميثاق جديد حول حقوق الإنسان والناس والكوكب، مما يرسخ علاقاتنا الاجتماعية والاقتصادية في التزام أساسي بالرعاية. وسيرفض النمو الاقتصادي بصفته نموذج التنمية السائد والوحيد، مع إدراك أن النمو الاقتصادي غير المحدود والسعي لتحقيق الربح غير مستدامين لجميع أشكال الحياة. فبناء مستقبل نسوي يستتبع بالضرورة إحداث تحوّل في عالم إعادة الإنتاج الاجتماعي كخطوة أساسية لتفكيك التفاوتات الهيكلية التي تمنع النساء من التمتع الكامل بالمساواة الموضوعية وحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ما هي المبادئ الستة لاتفاقية الرعاية؟

استنادًا إلى التحليل المشترك الذي أعده الأعضاء من مجموعة متنوعة من البلدان والخلفيات، سلطنا الضوء على سلسلة من العناصر الضرورية (إطار التوصيات الست 6Rs)، على الرغم من عدم شموليتها، للنهوض بميثاق نسوي للرعاية يقوم على حقوق الإنسان، وتعزيز الإنعاش النسوي العادل وبناء مستقبل نسوي.

1. الاعتراف

- قياس دور النساء والفتيات في تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر وقيمتها الاجتماعية والاقتصادية وإبرازهما.
- تغيير الصوّر النمطية العادية التي تؤنث الرعاية وتقلل من قيمتها.
- إعادة صياغة مفهوم الرعاية عن طريق رؤية سياسية تعزز الأعمال التي تحافظ على استدامة الحياة.

2. التمثيل

- تعزيز قدرة الدولة على تقديم الرعاية.
- التأكد أن سياسات القطاع الخاص وممارساته تفضي إلى رعاية عالية الجودة تحترم الحقوق.
- إعادة توزيع الرعاية بين النساء والرجال.
- تهيئة الظروف المواتية لسائر الجهات الاجتماعية الفاعلة لتقديم الرعاية، مثل التعاونيات وشبكات الرعاية المجتمعية.

3. التخفيض

- تعزيز قدرة الدولة على توفير الرعاية
- ضمان دعم القطاع الخاص للرعاية الجيدة القائمة على الحقوق
- إعادة توزيع مسؤوليات الرعاية بين النساء والرجال
- تهيئة الظروف المواتية لأنظمة الرعاية التي يقودها المجتمع (على سبيل المثال التعاونيات)

4. التخفيض

- ضمان المشاركة الفعالة للعاملين في مجال الرعاية المدفوعة وغير المدفوعة والشبكات المجتمعية في حوكمة الرعاية
- تعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم الرعاية العامة والخاصة

5. الحقوق

- الاعتراف بحق الإنسان في تلقي وتوفير الرعاية الجيدة
- تحقيق المساواة الموضوعية، ومعالجة أشكال التمييز المتقاطعة.
- توسيع وإعمال حقوق جميع العاملين في مجال الرعاية، وضمان الوصول إلى الحماية الاجتماعية.

6. إعادة صياغة الاقتصاد على النحو التالي:

- الانتقال إلى اقتصاد متجدد وإعادة توزيع قائم على الرعاية وحقوق الإنسان
- توسيع وضمان الوصول إلى الخدمات العامة الجيدة، ومكافحة الخصخصة
- بناء بنية مالية دولية أكثر عدالة، بما في ذلك إلغاء الديون غير المشروعة

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

امسح ضوئيًا لمعرفة المزيد عن عملنا الجماعي:

الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net) هي شبكة يقودها أعضاؤها، تربط أكثر من 300 حركة اجتماعية، وجماعة للشعوب الأصلية، ومنظمات ومدافعين عن حقوق الإنسان من 76 دولة. منذ عام 2003، أتاحت الشبكة للأعضاء مساحةً لربط نضالاتهم عبر المناطق لمواجهة التحديات النظامية. ويشكل النسوية التقاطعية محور استراتيجيتنا الجماعية، حيث تتحول من موقف محايد جنسانيًا إلى موقف يعترف بالتمييز غير المباشر في القوانين والسياسات والممارسات التي تبدو محايدة.